

السياسات العمرانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Urban policies and their role in achieving sustainable development

سمير يوسف خوجة^{1*}، نيسة زغود²¹ جامعة مولود معمري-تيزي وزو، khodjasam@yahoo.fr² جامعة مولود معمري-تيزي وزو، zeghoudnissa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/26

تاريخ القبول: 2021/06/19

تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تناولت الورقة البحثية أهمية السياسات العمرانية في الجزائر، والتي تهدف إلى تنظيم النمو الحضري بشكل يتناسب مع احتياجات السكان ويحافظ على البيئة. هذا التوسع العمراني الذي تزايد بعد الاستقلال نتيجة للهجرات الريفية والنمو الديموغرافي، يتطلب تخطيطاً عمرانياً هادفاً لتحقيق التنمية المستدامة. تمثل السياسات العمرانية أداة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة عبر توفير السكن والخدمات الأساسية، فضلاً عن تعزيز الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية. التنمية المستدامة تتطلب توازناً بين تلبية احتياجات الجيل الحالي والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، مع استخدام مؤشرات لتقييم التقدم في مجالات مثل النمو السكاني، البيئة، والصحة.

كلمات مفتاحية: السياسات العمرانية؛ التنمية؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

The paper discussed the importance of urban policies in Algeria, which aim to regulate urban growth in a way that aligns with the needs of the population while preserving the environment. This urban expansion, which increased after independence due to rural migration and demographic growth, requires targeted urban planning to achieve sustainable development.

Urban policies serve as a tool to balance economic and social development, improve the quality of life by providing housing and essential services, as well as promote environmental sustainability and protect natural resources. Sustainable development requires a balance between meeting the needs of the current generation and safeguarding the rights of future generations, using indicators to assess progress in areas such as population growth, the environment, and health.

Keywords: urban policies; development; sustainable development.

* المؤلف المرسل: سميير يوسف خوجة، الإيميل: khodjasam@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد عرفت المدن الجزائرية نموا متسارعا بعد الاستقلال، مدفوعا بالهجرات الريفية المتتالية إلى المراكز والمناطق الحضرية لشغل المساكن الشاغرة مباشرة بعد الاستقلال وسعيا وراء فرص العمل وبحثا عن الأمن في مطلع التسعينات، هذا بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي المتزايد، مما جعل من ضرورة وضع سياسة عمرانية هادفة وموجهة من سياسات تخطيطية للحاضر والمستقبل، وذلك من خلال مختلف الجهود والهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحقيق سياسة متوازنة تحافظ على البيئة وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، هذا الأمر وغيره تطلب تفعيل كل ما هو اجتماعي بشكل خاص قصد جعل من المدينة والسياسات العمرانية العصرية تساهم في التنمية.

ومن أن العلاقة بين السوسولوجيا والمحيط الاجتماعي في تفاعل مستمر، ولهذا فإن المجتمع اليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح ينتظر الكثير ول الكثير من علم الاجتماع، هذا الأخير الذي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي بصفة عامة وكل ما يتضمنه من مؤسسات، وعمليات، وظواهر اجتماعية، واقتصادية، وحتى سياسية، وثقافية، وتكنولوجية أيضا إلى جانب الظواهر البيئية، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في المجتمع قصد الفهم الموضوعي لنفسه والمساهمة في عملية التنمية، فالاجتماعي دائما موجود كجزء من الواقع كذلك (Kadri, 2002, p. 110).

ولأن المجتمع في تغير مستمر فإن هذه التغيرات والتحولات تمثل مجال البحث للاجتماعي، تساهم فيه مختلف العلوم كالاقتصاد إسهامات فعالة في عملية التحول من التخلف إلى التقدم، بمعنى أنها ساهمت كثيرا في توضيح معالم وأساليب هذا التحول لكن يبقى إسهام السياسات العمرانية مهم جدا في تحديد معالم التنمية الاجتماعية أكثر من أي جانب، الأمر الذي جعل الفهم التاريخي والسوسولوجي للسياسات العمرانية منطلقا ضروريا لأي تخطيط أو مشروع إنمائي، فهو وثيق الارتباط بالنسق الاجتماعي والواقع المعاش، كما أن الوحدة بين المعرفة والواقع ضرورية في السياسات العمرانية فهي في خدمة التنمية، وهو ما يتطلب

العديد من العمليات والسياسات لجعل من المدينة مركز مهم في تفعيل كل أعضاء المجتمع من مؤسسات رسمية وغير رسمية، على أن تكون هذه العمليات أكثر وضوحا وكجزء من هذا المشروع، فانه من الضروري دراسة البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية وارتباطاتها المستمرة مع المؤسسات الخارجية، سواء كانت انساقا أو مجتمعات، ويرتكز الاهتمام في العمليات والعلاقات الاجتماعية ودلالاتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

بحيث يجب أن تكون السياسات العمرانية تتمحور حول الكثير من العناصر المتكاملة لتحقيق هذه التنمية، وذلك انطلاقا من ضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية لجميع فئات المجتمع دون إقصاء، إلى جانب الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للأراضي مع وضع سياسة تخطيط واضحة، كذلك أن الأمر يتطلب تحديد معيار التنمية الاجتماعية أو بشكل واضح تحديد مدى تأثير التغيرات الاقتصادية على الهياكل الاجتماعية ودراسة المشكلات المتضمنة في التخطيط للتنمية ودور هذه السياسات العمرانية في تعزيز التخطيط التكاملي من اجل التوفيق بين النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية خدمة للأجيال القادمة.

2. السياسات العمرانية:

يعتبر المجال العمراني قاعدة الانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي بلد، والجزائر قد سعت للاستجابة لمتطلبات مواطنيها من خلال جهود كبيرة، واجهت مع ذلك تحديات مستمرة، خاصة المرتبطة بالتصنيع والتحضر التي لا تزال قائمة. لهذا السبب نلاحظ أن السياسات العمرانية في الجزائر تعكس تباينات بسبب التأثيرات التاريخية والجغرافية والاجتماعية. ونحن في هذا الصدد سنتطرق إلى مفهوم هذه السياسات وأهم العناصر التي نخدم تحليلنا لهذا الموضوع.

1.2. مفهوم السياسات العمرانية:

تعد السياسات العمرانية جزءا أساسيا من التخطيط الحضري والإقليمي، حيث تسعى إلى تنظيم استخدام الأراضي وتحقيق التوازن بين النمو العمراني والاستدامة البيئية والاجتماعية في ظل التحديات المتزايدة مثل التوسع العشوائي والكوارث المناخية، أصبحت الحاجة إلى سياسات عمرانية فعالة أمرا ملحا لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

1.1.2. تعريف السياسات العمرانية:

هي مجموعة من الخطط والإجراءات التي تتبناها الحكومات والمؤسسات لتنظيم استخدام الأراضي وتطوير المناطق الحضرية بطريقة تحقق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما تعد من السياسات العامة التي تحظى باهتمام جميع الفواعل في المجتمع بسبب ارتباطها بمختلف اهتمامات المواطن مثل السكن والعمل والصحة والتربية والنقل والترفيه وغيرها.

وقد عرفها الفهداوي (2001) بأنها الاستراتيجية التي تعدها الدولة قصد التحكم في العمران (ص 38). فالسياسة العمرانية تشير إلى السياسة العامة المحلية المطبقة على مستوى مدينة، أي لا يمثل العمران إلا مجالاً للتنبؤ بالسياسات القطاعية المنتهجة في المناطق الحضرية.

ومن التعاريف التي قدمت للسياسة العمرانية، أنها منهج العمل الذي يتبناه ويطبقه صانعو القرار بالتعاون مع المتدخلين في القطاع العمراني بهدف حل المشاكل التي يطرحها التحضر الحديث أو التعامل معها. كما تعتبر الاستراتيجية التي تعدها الدولة للتحكم في العمران (القيروني، 2006، ص 30)، والتي تعد من السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع، وتجذب إليها شرائح كبيرة من المجتمع واشتراك الأقطاب المتعددة فيها كالأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان، والإدارة الحقوقية، ووسائل الاعلام، وجماعات المصالح بالشكل الذي يعبر فيه كل عن موقفه.

2.1.2. العلاقة بين السياسات العمرانية والتخطيط الحضري:

السياسات العمرانية هي الإطار التنظيمي الذي يوجه التخطيط الحضري، حيث تضمن أن تكون عمليات التطوير متناسقة مع الأهداف الوطنية والتنسيقية. فالتخطيط الحضري عرف عدة مفاهيم تغيرت تبعاً لتطور الدراسات والنظريات التي تناولت ظاهرة النمو الحضري والعوامل المرتبطة فيه، وقد تبلور هذا المفهوم كعلم مستقل بذاته في العلوم الاجتماعية بداية من النصف الثاني من القرن الماضي، وقد كان علم الاقتصاد أسرع في التعامل معه ليشكل مادة بحث، بعده علم الاجتماع ثم علم النفس، لذلك تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم التخطيط الحضري (السيد، 2004، ص 222).

ومن بين التعريفات نجد ذلك الذي وضعه لويس كابل حيث يشير إلى التخطيط الحضري أنه عبارة عن علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني، وشق الطرق وتسيير المواصلات، كل ذلك بطريقة تكفل تحقيق، الحد الأقصى في جوانب الاقتصاد الملائمة، والجمال (تومي، 2006، ص 60).

وهناك من يرى أن التخطيط الحضري هو الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتخذها مراكز اتخاذ القرارات التنموية والتوجيه، وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة (ذراع، 2004، ص 15).

يربط التخطيط الحضري بالسياسات العمرانية، يمكن القول أن العلاقة بينهما تمثل أساسا لتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، فالسياسات العمرانية تعكس رؤية الدولة في إدارة المساحات الحضرية وتوجيه النمو العمراني بما يتناسب مع احتياجات السكان وقدراتهم، بينما يشكل التخطيط الحضري الآلية التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع. هذه العلاقة تنبع من كون التخطيط الحضري هو الوسيلة التي تترجم السياسات إلى مشاريع وبرامج تعمل على تحسين جودة الحياة توفير السكن، تعزيز البنية التحتية، وتحقيق التوازن بين التحضر وحماية الموارد البيئية. ومع ذلك فإن هذه العلاقة تواجه تحديات في الدول النامية، مثل الجائز حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، كأزمة السكن والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، إلى عرقلة فعالية التخطيط الحضري.

إن نجاح السياسات العمرانية يعتمد تكاملها مع التخطيط الحضري عبر وضع استراتيجيات شاملة تأخذ في الحسبان الخصائص الجغرافية، التاريخية والاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات، مع التركيز على الاستدامة في مواجهة التغيرات السريعة التي يفرضها التحضر المتزايد.

2.2. أهداف السياسات العمرانية:

تهدف السياسات العمرانية إلى تحقيق عدة نقاط أساسية واضحة ومحددة، يمكن ذكرها فيما يلي:

- **تحسين جودة الحياة:** من خلال تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، تضع رفاة الإنسان في صميم أولوياتها، ويتجسد هذا الهدف في تطوير المدن والمناطق الحضرية بطريقة تراعي احتياجات السكان المختلفة، سواء من حيث توفير السكن اللائق، أو تحسين البيئة التحتية، أو خلق بيئة معيشية صحية.

كما تسعى السياسات العمرانية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التقليل من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة والمواصلات. بالإضافة إلى تركيز هذه السياسات على تعزيز الفضاءات العامة وتوفير مساحات خضراء تساهم في تحسين الصحة النفسية والجسدية للسكان.

– **تحقيق الاستدامة البيئية:** من خلال تبني ممارسات تخطيطية توازن بين احتياجات النمو العمراني والحفاظ على الموارد الطبيعية. إذ تسعى إلى الحد من التأثيرات السلبية للتوسع الحضري، مثل التلوث واستنزاف الأراضي الزراعية عبر تعزيز التخطيط الذكي للمدن، واعتماد أساليب تصميم صديقة للبيئة.

كما تهدف السياسات العمرانية إلى حماية النظم البيئية المحلية من خلال إنشاء مساحات خضراء داخل المدن والحفاظ على المناطق الطبيعية المحيطة بها، كذلك تشجيع استخداما لطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة في المشاريع العمرانية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد كالطاقة والمياه، أيضا التركيز على إدارة النفايات الحضرية بطرق مستدامة، وتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الأنشطة الحضرية. من خلال كل هذه التدابير، تسهم السياسات العمرانية في خلق بيئة حضرية قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية وضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

– **تخفيف الضغط على المدن الكبرى:** والناتج أساسا على الهجرة الريفية وتخفيف الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية أقاليم الدولة وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل متوازن وعادل.

– **انشاء نظام إداري لا مركزي:** بحيث يصبح للإقليم دورا أساسيا في توجيهه وقيادة عملية التنمية المحلية. فالسياسات العمرانية تسعى إلى الحد من المشكلات التي تعاني منها المراكز الحضرية.

3. مفهوم التنمية:

لقد شاع استخدام مفهوم التنمية بشكل متزايد في إطار النظام العالمي الجديد، خاصة في الدول المتخلفة، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب، كما يدخل ضمن اختصاص مختلف العلوم السياسية، والاقتصادية، والسوسولوجية، والجغرافية، والبيئية، كذلك اختلاف في توجهات والمنطلقات الإيديولوجية

للمفكرين والمختصين في هذا المجال، إلى جانب عامل الزمان والمكان، لكن هذا لا يعني استحالة تقديم ورصد بعض التعريفات في هذا الشأن، والتي يمكن عرضها بالشكل التالي:

- التنمية هي تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي، واقتصادي، وسياسي للناس في بيئتهم، وذلك بالاعتماد أساساً على الجهود الأهلية والحكومية المنسقة والمتكاملة (مطّوع، 2010، ص10).

- التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر المختلفة ذات طبيعة سوسولوجية، وسيكولوجية (أبو كريشة، 2003، ص38).

- أما في تعريف الأمم المتحدة لسنة 1955 فهي تتمثل في تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه، واقتصاديا، واجتماعيا، وهي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج والتقدم، فالأساس هنا هو التنسيق والتكامل، وهو ما ينقص الدول المتخلفة (مطّوع، 2010، ص11).

- في حين تعني حسب بومخلوف (1983) بأنها النهوض بجميع جوانب المجتمع المختلفة، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا بأساليب تتفق مع الإطار السوسيو ثقافي لهذا المجتمع (ص114).

يتضح بأن غالبية التعريفات المقدمة للتنمية تركز بالأساس على محور التحولات التي يمكن أن تعرفها الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية، وهذا يعني بأنها تتمثل في عملية التغير الاجتماعي، وهي ظاهرة تعرفها كل المجتمعات، ولكنها تختلف نسبيا باختلاف ظروف وخصوصيات كل مجتمع.

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

كانت التنمية في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي. وتطورت فيما بعد إلى أن أصبح ينادى بالتنمية المستدامة، والتي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى (غنيم وأبو زنت، 2007، ص34)، بمعنى تلبية الحاجات للجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في الموارد المتاحة. وتجدد الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وضعت موضع التنفيذ في مؤتمر "ريودي جانيرو" في جويلية 1992 (لاتوش، 2007، ص46).

ففي بداية السبعينات كان هناك حوارا كبيرا حول مفهوم التنمية المستدامة الذي تم صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة "جروهارلم برونتلاند". فحسب تعريف لجنة "برونتلاند" فإن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" (العايب وبقة، 2008، ص2).

وتعرف أيضاً على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان تنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها (رزيق، 2005، ص3).

كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي لمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد سنة 1992 في "ريوديجانيرو" والذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21، هذه الوثيقة حددت المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات المنبثقة عن هذه القمة تتعلق أساسا بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث، إلى جانب تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم لما لها من علاقة أساسية للتوازن البيئي، وكذلك الاتفاق حول مجموعة من المبادئ التي تحدد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال المتعلق بكيفية المحافظة على البيئة وحسن استغلال مواردها بشكل يضمن المحافظة على مستقبل الأجيال في الحاضر والمستقبل (Hembey, 1998, p. 18)، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في شهر جويلية من سنة 2002 في "جوهانسبرج" عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة:

لقد ساد في اعتقاد الجميع أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة، والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن بروز مفهوم التنمية

المستدامة أدى إلى التوفيق بين المفهومين، ذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتهما في آن واحد دون التفريط في أي واحد منهما، ومنه ظهر مبدأ ما يسمى بالاستدامة وظهر معه مفهوم الاستدامة، بحيث أصبحت لها مؤشرات وأبعاد وتأخذ بالاعتبار البعد البيئي ودور وأهمية المجتمع المدني والمواطنة في ذلك، فالتنمية الاقتصادية بصفة عامة هي تنمية بأربعة أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها في إطار تفاعلي مستمر ، ويتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية كذلك ، (غنيم وأبو زنط، 2007، ص41).

فمن المنظور الاقتصادي تعني الاستدامة تعظيم الرفاهة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وتقليص حجم التفاوت في الدخل، والمساواة في توزيع الدخل مع إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، والنظر لمسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته لتحقيق هذه التنمية.

أما من حيث البعد البشري فإن الأمر يتعلق أكثر بأهمية توزيع السكان والاستخدام الكامل للموارد البشرية، وذلك خاصة بتحسين التعليم والخدمات الصحية، في حين يتمحور البعد البيئي بشكل كبير حول ضرورة حماية المناخ من الاحتباس الحراري والتقليل من الأنشطة البشرية التي يمكن أن تهدد سلامة البيئة والطبيعة، وما تتضمنه من مواد في خدمة الحياة الإنسانية خاصة المياه منها والحفاظ على التنوع البيولوجي، وأخيرا نجد أن البعد التكنولوجي يهدف أساسا إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا النظيفة المحسنة والصدقية للبيئة، بمعنى أن لا تنتج عنها أضرار كبيرة تؤثر على بقية الأبعاد، خاصة البيئية منها والحد من انبعاث الغازات والمحافظة على طبقة الأوزون، فهذه الأخيرة تعتبر بمثابة جهاز مناعة للكرة الأرضية، بحيث تقوم جزئيات الأوزون بتصفية الأشعة الشمسية فوق البنفسجية، والتي تسبب أمراض خطيرة في مقدمتها سرطان الجلد و ضعف البصر (Guy, 1992, p. 71)

إذن هذه الأبعاد تظهر على أنها مترابطة وتعبّر أكثر عن طبيعة مفهوم التنمية المستدامة، ومنه سنحاول في العنصر الموالي تبيان كيفية قياسها، من خلال عرض بعض المؤشرات الأساسية في ذلك هذا بالرغم أنها يمكن أن تختلف من بلد لآخر ومن زمن لآخر.

3.3. مؤشرات التنمية المستدامة:

عادة يتم استخدام المؤشرات والمعاملات أو الأدلة لقياس مدى التقدم والانجاز المحقق في مجال التنمية المستدامة، بحيث يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية وموجزة وضع أو حالة معينة، أما المعاملات ومفرداتها معامل فهو عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة، والتي يتم تكيفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم، ولنفس الأغراض يستخدم لأجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية (غنيم وأبو زنت، 2007، ص 251).

بحيث تكون هذه العمليات كلها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تأتي في مقدمتها تقييم المجهودات المبذولة في مجال تحقيق أهداف التنمية، هذا إلى جانب السعي لمعرفة العراقيل والمعوقات التي تحول دون ذلك، وكذلك من أجل معرفة وتيرة التحول نحو هذه العملية الهادفة قصد الوصول للتنمية المستدامة مقارنة بعامل الزمان أو الوقت المسطر لذلك، وعليه فإن وضع هذه المؤشرات أصبح ضرورة من أجل تشكيل قاعدة بيانات لإدارة جميع جوانب التنمية والمستدامة، كما أنها تعتبر تشخيص للتفاعل القائم بين المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية كذلك.

إذ تتمحور أساسا حول نصيب الفرد من الناتج المحلي العام، ومعدل البطالة، ومعدل النمو السكاني مع محاولة تقييم واقع الصحة والتعليم، وتقييم ظاهرة التصحر، ومدى استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة أو العكس، بمعنى أنها في غالبيتها تقييم عام وشامل لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي تمثل تنمية حقيقية متواصلة ومستمرة بمرور الوقت ونمو الأجيال خاصة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية من خلال نظم سياسية واقتصادية وثقافية هدفها الأساسي خدمة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع عدم إهمال الجانب البيئي لأهميته الكبيرة في القدرة على التأثير في مستقبل البشرية وتحسين مستوى الأفراد فيها، إلا أن هذه المؤشرات ليست ثابتة ومتشابهة لدى أغلب دول العالم بل أنها تختلف باختلاف المكان والزمان، وباختلاف الجهات الشرفة عليها، والمتغيرات المعتمدة في ذلك، خاصة أنها تنطلق من الأهداف المسطرة لها مسبقا، لكن يبقى الاعتماد عليها ضروري وعامل إيجابي في الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة متركزة على معلومات صحيحة ناجعة وملائمة.

4. خاتمة:

في الختام، تعتبر السياسات العمرانية في الجزائر أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تسهم في تنظيم النمو الحضري والتوسع العمراني بما يتناسب مع احتياجات السكان ويحافظ في الوقت ذاته على البيئة. إن التحديات المرتبطة بالنمو السكاني والهجرات الريفية تفرض ضرورة وضع استراتيجيات فعالة تراعي التنسيق بين مختلف القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية.

ومن خلال تبني سياسات عمرانية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتوفير الخدمات الأساسية، ويمكن ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بما يحقق مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. إن تعزيز المشاركة المجتمعية واستخدام تقنيات صديقة للبيئة، إلى جانب مرونة السياسات لمواجهة التغيرات المستقبلية، يشكل ركائز أساسية لنجاح هذه السياسات في تحقيق التنمية المستدامة. وأخيراً، يتطلب الأمر وضع مؤشرات دقيقة لتقييم تقدم المشاريع العمرانية وضمان توافقها مع الأهداف المنشودة. وبذلك يمكن للجزائر أن تحقق تطوراً حضرياً يعزز رفاهية مواطنيها ويحافظ على البيئة في الوقت نفسه.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:

- يجب أن تركز السياسات العمرانية في الجزائر على تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات، بما في ذلك البيئة، الاقتصاد، والتخطيط الحضري، لضمان تحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.
- من المهم إشراك مختلف فئات المجتمع في عملية التخطيط العمراني، لضمان تلبية احتياجاتهم وتوفير حلول شاملة تأخذ في الاعتبار التنوع الاجتماعي والثقافي.
- يجب تبني تقنيات حديثة وصديقة للبيئة في التخطيط العمراني مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الذكية للمباني والمرافق، من أجل تعزيز الاستدامة البيئية وتقليل الآثار السلبية على البيئة.
- ينبغي وضع سياسات عمرانية تركز على الحد من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، وتوزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين جميع الأقاليم.

- من الضروري الاستثمار في مشاريع بنية تحتية تدعم الاستدامة البيئية مثل تطوير وسائل النقل العامة المستدامة، وتحسين إدارة النفايات، وتعزيز المساحات الخضراء في المدن.
- يجب أن تكون السياسات العمرانية مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المستقبلية مثل التوسع الحضري السريع أو التغيرات المناخية، لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.
- من الضروري وضع مؤشرات واضحة وفعالة لمتابعة تقدم المشاريع العمرانية وقياس تأثيرها على المجتمع والبيئة، لضمان أن الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة يتم تحقيقها بشكل فعال.

5. قائمة المراجع:

- 1- أبو كريشة، تمام. (2003). دراسات في علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 2- القيرويني، محمد قاسم. (2006). رسم وتنفيذ وتحليل السياسة العامة. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
- 3- بومخلوف، محمد. (1983). التنمية والتحضر. مجلة الإنسان، 1، 104-113.
- 4- تومي، رياض. (2006). أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية، مدينة الحروش نموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة:
- 5- رزيق، كمال. (2005). التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية. مجلة العلوم الإنسانية، 3 (25).
- 6- السيد، عبد الماضي السيد. (2004). علم الاجتماع الحضري. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 7- العايب، عبد الرحمن وبقة، الشريف. (2008). التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الرهن للجزائر. المؤتمر الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7 و 8 أبريل 2008، جامعة سطيف.
- 8- غنيم عثمان وأبو زنت، ماجدة أحمد. (2007). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها. الأردن: دار صفاء.
- 9- الفهداوي، فهمي خليفة. (2001). السياسة العامة: منظور في البيئة والتحليل. عمان: دار المسيرة.
- 10- لاتوش، سيرج. (2007). تحديات التنمية: من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل (ترجمة: خوري. أ). لبنان: الشركة العالمية للكتاب.

- 11- مدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة الاجتماعية، مدينة بسكرة نموذجا لأطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2004، ص15.
- 12- مطاوع، عصمت. (2010). التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- 13- Guy, M. (1992). *Écologie et liberté : Une autre approche de l'environnement*. Paris : édition Elites.
- 14- Hembey, J. M. (1998). *Le développement soutenable économique*. Paris : ESF.
- 15- Kadri, H. A (2002). Enseignement de la sociologie du travail. Dans Lakjaa, A. (Ed.), *Sociologie et société en Algérie*. Alger : Edition Casbah.